

Distr.: General
16 April 2024
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة السنوية لعام 2024

20-18 حزيران/يونيه 2024

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيقات

تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

موجز

تقدم دائرة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لشعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) تقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. ويقدم هذا التقرير أيضا موجزا مقتضبا لأنشطة التحقيقات التي اضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال هذه الفترة.

وبناء على طلب المجلس التنفيذي في قراره UNW/2015/4، وفيما يتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية، يتضمن هذا التقرير ما يلي: (أ) رأي، استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفاعلية إطار الهيئة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة؛ (ب) موجز مقتضب للأعمال والمعايير التي تدعم الرأي المقدم؛ (ج) بيان عن الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية المتبعة؛ (د) رأي بشأن ما إذا كان توفير الموارد لهذه الوظيفة مناسباً وكافياً وفعالاً لتحقيق التغطية المتوخاة في مجال المراجعة الداخلية والتحقيقات. ويعرض التقرير أيضا آخر ما استجد بشأن حالة تنفيذ الإدارة لتوصيات المراجعة الداخلية.

وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن: (أ) يحيط علما بالتقرير والمرفقات ذات الصلة فيما يتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية وأنشطة التحقيقات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023؛ (ب) يحيط علما بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة؛ (ج) يحيط علما برد الإدارة على هذين التقريرين.



أولاً - مقدمة

1 - يُعَدُّ هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي موجزاً لأنشطة المراجعة الداخلية التي اضطلعت بها دائرة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لشعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات في عام 2023، وأنشطة التحقيق التي اضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة لفائدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويقدم التقرير رأياً عاماً بشأن كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتشمل المعايير التي تشكل هذا الرأي خطة الدائرة للمراجعة على أساس المخاطر لعام 2023؛ ونتائج عمليات المراجعة الداخلية التي تم الاضطلاع بها في عام 2023 والخدمات الاستشارية التي قدمت في ذلك العام؛ وحالة جهود الإدارة لتنفيذ توصيات المراجعة الواردة في هذا التقرير وتقارير السنوات السابقة.

ثانياً - الولاية

2 - وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW/2012/6/Rev1) ولميثاقى شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات ودائرة المراجعة الداخلية للحسابات (انظر المرفق الثالث - ميثاقاً شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات ودائرة المراجعة الداخلية) وتقيداً بإطار الممارسات المهنية الدولية ومدونة الأخلاقيات الصادرين عن معهد المدققين الداخليين، توفر دائرة المراجعة الداخلية للحسابات للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة خدمات مستقلة وموضوعية في مجال وإسداء المشورة بهدف إضافة قيمة لعمل الهيئة وتحسين فعاليته وكفاءته. والهدف الرئيسي لدائرة المراجعة الداخلية هو تقييم ما إذا كانت حوكمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعملياتها في مجال إدارة المخاطر والرقابة الداخلية كافية ومجدية وفعالة على النحو المتوخى من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنظيمية للهيئة. وتقوم شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات بدورها في الرقابة الداخلية من خلال إجراء تقييم مستقل ومراجعة داخلية وتقديم خدمات استشارية.

3 - ووفقاً للنظام المالي والقواعد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW/2012/6/Rev1)، يوفر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة رقابة خارجية مستقلة. ويتمثل الهدف الأساسي لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في إبداء الرأي في البيانات المالية للهيئة. وتتلقى المديرية التنفيذية للهيئة أيضاً مشورة مستقلة بشأن فعالية وظائف الرقابة في الهيئة من اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة التي تتألف من اختصاصيين كبار خارجيين لا صلة لهم بالهيئة.

ثالثاً - الرأي

(القرار 4/2015 النقطة أ)

ألف - أساس الرأي

4 - تتولى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مسؤولية وضع عمليات للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة على نحو يتسم بالكفاءة، وتعهدها بصورة فعالة لضمان تحقيق أهداف الهيئة. ودائرة المراجعة الداخلية مسؤولة عن التقييم المستقل لمدى كفاية وفعالية هذه النظم والعمليات استناداً إلى تنفيذ خططها السنوية للمراجعة على

أساس المخاطر؛ والخدمات الاستشارية المقدمة في عام 2023؛ والتقدم الذي تحرزه الإدارة في تناول المراجعة الداخلية والتوصيات الاستشارية. ويرد في الفرع الرابع موجز مقتضب للعمل الذي يدعم هذا الرأي.

باء - الاستثناءات

5 - لا يشمل هذا الرأي العمليات والأنشطة المسندة إلى جهات خارجية، تتمثل في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو بعض مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة (وبعض مقدمي الخدمات التجاريين من الأطراف الرابعة الذين تتعاقد معهم من الباطن مؤسسات من الأطراف الثالثة لمنظومة الأمم المتحدة) من قبيل ما يلي:

(أ) مختلف الأنشطة والخدمات العالمية وبعض الأنشطة والخدمات المحلية في مجال إدارة الموارد البشرية استناداً إلى اتفاقات سارية؛

(ب) إعداد وسداد مرتبات الموظفين وأصحاب عقود الخدمات ومتطوعي الأمم المتحدة؛

(ج) مدفوعات المصارف العالمية والمحلية؛

(د) إدارة الخزنة والاستثمار؛

(هـ) إدارة واستضافة نظام التخطيط المركزي للموارد (كوانتوم)؛

(و) إدارة برمجيات جدار الحماية ومعالجة مكامن الضعف وصيانة البنية التحتية واستضافة الموقع الشبكي؛

(ز) خدمات تكنولوجيا المعلومات المحلية المقدمة في المكاتب الميدانية في إطار المباني المشتركة أو مهام مكتب الدعم الإداري المشتركة؛

(ح) الخدمات المشتركة الأخرى التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة بناء على ترتيبات في المقر أو على الصعيد العالمي، أو في الميدان، واعتماداً على اتفاقات مستوى الخدمات المطبقة محلياً.

6 - وبالنسبة لهذه الخدمات التي يستعان فيها بمصادر خارجية، فإن إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مسؤولة عن التماس ضمانات من الأطراف الثالثة التي تقدم خدمات الرقابة أو الإدارة العليا. وهذا جزء أساسي من إطار إدارة الأطراف الثالثة، الذي أوصت دائرة المراجعة الداخلية بوضعه، حيث لم تنفذ الإدارة بعد توصيات مراجعة الحسابات بشأنه. وتتوقع دائرة المراجعة الداخلية أن يغطي مقدمو خدمات الرقابة في الهيئة الرئيسية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة جوانب الخدمة المتصلة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة من خلال تنفيذ خطط المراجعة الخاصة بها. وفي حالة اتفاقات مستوى الخدمات المحلية، تسعى دائرة المراجعة الداخلية إلى تقييم فعاليتها وما يتصل من جوانبها بمجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الرقابية في سياق ما تجرته الدائرة من عمليات المراجعة الميدانية على أساس المخاطر.

جيم - القيود المتعلقة بنطاق المراجعة

7 - تلاحظ دائرة المراجعة الداخلية بعض القيود في توافر التقارير المستمدة من نظام التخطيط المركزي للموارد حيث لم تتمكن الدائرة من الحصول على المستوى نفسه من التقارير المتاحة في نظام التخطيط المركزي للموارد السابق. ولذلك، لم تستطع الدائرة أن تقدم رأياً بشأن موثوقية البيانات من التقارير المتاحة.

وقد تم الاعتراف بذلك كمسألة مؤسسية وتتخذ الإدارة إجراءات لتطوير وتنفيذ التقارير المالية والتشغيلية. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023، لم تتمكن الدائرة من اختبار بعض الضوابط الداخلية مثل عمليات الإغلاق في نهاية الشهر حيث كان على الإدارة العمل على مراجعتها بسبب نشر نظام التخطيط المركزي للموارد الجديد.

دال - الرأي العام

8 - استنادا إلى مصادر الأدلة، المبينة في الفرع الرابع، ومنها خطة المراجعة التي وضعتها دائرة المراجعة الداخلية على أساس المخاطر والنتائج ذات الصلة بمراجعة الحسابات والأعمال الاستشارية التي أجرتها الدائرة في عام 2023، وبالنظر إلى القيود المبينة أعلاه، يتمثل الرأي العام للدائرة في أن عمليات حوكمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة المخاطر والرقابة التي تضطلع بها الهيئة قائمة وفاعلة بوجه عام ولكنها بحاجة إلى بعض التحسين.

9 - وتلاحظ الدائرة تزايد نضج هيئة الأمم المتحدة للمرأة في حوكمتها وشفافيتها ونزاهتها على الصعيد المؤسسي خلال عام 2023. وعلى وجه الخصوص، تواصل لجنة استعراض سير الأعمال مناقشة المسائل المؤسسية، بما في ذلك الأداء التنظيمي، في حين تعمل شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات بوصفها مراقبا منتظما وتقدم إحاطات إعلامية لأعضاء اللجنة بشأن المسائل المتصلة بالتقييم المستقل والمراجعة الداخلية للحسابات والنتائج الاستشارية. وفي عام 2023، تواصل تنفيذ عملية استعراضات ربع سنوية شاملة للأعمال في المقر والمكاتب الإقليمية، حيث تُقدم إلى المديرين/المديرات بانتظام مؤشرات الأداء الرئيسية، بما في ذلك عن تقدم توصيات المراجعة. وشملت العمليات الأخرى الرامية إلى تعزيز الإدارة المؤسسية وإدارة المخاطر والضوابط تنفيذ عدة سياسات مؤسسية بشأن التخطيط، والرصد والإبلاغ، وإدارة الشركاء؛ ونشر النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد في كانون الثاني/يناير 2023. كما انضم أول مستشار للشؤون الأخلاقية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الهيئة في عام 2023.

10 - وفي الوقت نفسه، حددت مهام المراجعة والاستشارات التي اضطلعت بها دائرة المراجعة الداخلية في عام 2023، ورصدها للمراجعة الداخلية والتوصيات الاستشارية السابقة، بعض المجالات الشاملة لكي تهتم بها الإدارة، على النحو الموجز أدناه:

(أ) مشاكل التأسيس في نظام كوانتوم، وخاصة توافر التقارير والحاجة إلى تبسيط العمليات والضوابط الجديدة.

(ب) استمرار الحاجة إلى تعزيز خط الدفاع الثاني للهيئة من حيث الإشراف الإداري الذي يقوم به المسؤولون عن تسيير الأعمال والمكاتب الإقليمية.

(ج) إتاحة القدرات التقنية على المستوى اللامركزي للنهوض بالأولويات الاستراتيجية للهيئة، ولضمان الرقابة الإدارية والمساءلة.

(د) وضع الصيغة النهائية لعملية إعداد بيان الرقابة الداخلية لتحديد وبيان جوانب المساءلة الإدارية والمسؤولية الإدارية عن إدارة المخاطر والضوابط الداخلية بشكل واضح.

11 - واستشرافا للمستقبل، فإن توافر تمويل إضافي من الموارد غير المخصصة، بهدف تحقيق جملة أمور منها تعزيز الفعالية والكفاءة والرقابة والشفافية على الصعيد المؤسسي، بما في ذلك معالجة توصيات

الرقابة، من شأنه أن يعزز قدرة الإدارة على تنفيذ عدة توصيات متعلقة بمراجعة الحسابات المؤسسية التي لم تنفذ منذ فترة طويلة. ويمكن أيضا زيادة دعم تنفيذ واستدامة الإجراءات الرامية إلى معالجة بعض التوصيات المؤسسية من خلال السعي إلى تحقيق الكفاءة لتحرير موارد إضافية و/أو تعزيز بعض السلطات والسلاسل الإدارية.

رابعاً - موجز الأعمال والمعايير المطبقة لإبداء الرأي

(القرار 4/2015 النقطة ب)

12 - نظرت دائرة المراجعة الداخلية، لتكوين رأيها، في مصادر للأدلة من قبيل ما يلي: (أ) وضع خطتها للمراجعة الداخلية على أساس المخاطر لعام 2023، التي اعتمدها المديرية التنفيذية بعد أن استعرضتها اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة، وتنفيذ الخطة؛ (ب) نتائج وتقييمات فرادى عمليات المراجعة والأنشطة الاستشارية؛ (ج) التقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تناول توصيات المراجعة والتوصيات الاستشارية؛ (د) المعارف الناشئة عن مشاركة دائرة المراجعة الداخلية بصفة مراقب في اجتماعات/منتديات الحوكمة الداخلية، التي شكلت فهم الدائرة لعمليات الحوكمة والمخاطر والمراقبة؛ (هـ) المسائل المتعلقة بأوجه القصور في الرقابة التي لوحظت من خلال تقارير التحقيق التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2023؛ (و) العمل الذي قام به مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وتعتمد دائرة المراجعة الداخلية أيضا على الإدارة للقيام على نحو استباقي بتحديد الحالات المعروفة للمخاطر الحقيقية وأوجه الإخفاق المحتملة للدائرة في الرقابة أو المخالفات أو حالات عدم الامتثال التنظيمي، والتي يمكن أن تكون مهمة للحوكمة أو لبيئة الرقابة، والإبلاغ عنها.

ألف - خطة المراجعة على أساس المخاطر لعام 2023

13 - تماشيا مع المعايير الاحترافية والممارسات الحديثة، تقدم المراجعات الداخلية التي تجريها دائرة المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية التي توفرها تأكيدا بشأن فعالية الحوكمة والإجراءات التي تتخذها الإدارة لتحديد وإدارة المخاطر الرئيسية التي تهدد تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وواصلت الدائرة تنقيح مجال المراجعة الخاص بها وتوسيع النطاق الذي تشملته مراجعتها لمجالات المخاطر الرئيسية، بما في ذلك المكاتب الميدانية، والمهام الشاملة، وإجراءات العمل. وفي إطار قيام الدائرة بتحسين نطاق المراجعة وخطة المراجعة ذات الصلة، فإنها توائم خطتها مع الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتنتظر فيما يلي: (أ) إدارة المخاطر المؤسسية والتعليقات الواردة من الجهات المسؤولة عن سير الأعمال وإدارة المكاتب الميدانية، بما في ذلك ما يتعلق بمجالات نظم المعلومات والتكنولوجيا ومكافحة الغش؛ (ب) إطار الرقابة الداخلية، بما في ذلك أدوار الجهات المسؤولة عن التصدي للمخاطر ومسؤولياتها (خط الدفاع الأول) ودور من يتولون المسؤولية عن سير الأعمال والمكاتب الإقليمية في الرصد والإشراف (خط الدفاع الثاني). وتتسق الدائرة خطتها للمراجعة مع مقامي ضمان الجودة الآخرين في خط الدفاع الثالث لتجنب ازدواجية العمل وتوسيع نطاق تغطيتها للمخاطر.

14 - ولا يمكن أن تغطي خطة المراجعة السنوية على أساس المخاطر جميع المخاطر أو كل إجراء من إجراءات العمل أو وحدة من الوحدات التنظيمية أو جميع المكاتب في الهيئة. ولذلك، اختيرت عمليات المراجعة والأنشطة الاستشارية في عام 2023 من خلال تقييم شامل من منظور المخاطر للوحدات التنظيمية

والمكاتب وطرق أداء العمل، ومدى توافر الموارد اللازمة لتغطية تلك المخاطر استناداً إلى تصنيفات المخاطر وتقديرات الجهات الخبيرة. وعلى هذا النحو، فإن ثمة عيوباً كامنة تحد من قدرة الدائرة على التعبير عن رأي شامل بشأن مجمل عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية أو المالية أو التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أو أهدافها المتصلة بالامتثال.

باء - نتائج وتقييمات فرادى عمليات مراجعة الحسابات

15 - في عام 2023، أجرت دائرة المراجعة الداخلية 18 عملية مراجعة داخلية للحسابات وقامت بتقديم استشارات، وذلك بإصدار 12 تقريراً نهائياً بحلول نهاية آذار/مارس 2024 وترحيل 6 عمليات مراجعة داخلية إلى عام 2024 (تقارير توليفية عن أدوار المكاتب الإقليمية، وتأهب هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإدارة الأزمات والتدخلات الإنسانية، ومزايا الموظفين واستحقاقاتهم، وتقييم مخاطر المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أوكرانيا، والتفتيش المحدود لإدارة المركبات والوقود، واستعراض التكنولوجيا والابتكار في إطار المشاريع الرائدة للشراء من النساء). وأعدت دائرة المراجعة الداخلية أيضاً ثلاثة تقارير عن الدروس المستفادة بشأن مسائل الرقابة في ثلاثة مكاتب ميدانية. وشملت هذه العمليات عموماً الحوكمة وإدارة المخاطر وضوابط الرقابة في مكاتب مختارة أو ذات صلة بأنظمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعملياتها.

16 - وكانت 9 تقارير من التقارير الـ 12 الصادرة عبارة عن عمليات من نوع التزامات التأكيد ذات تصنيفات كلية للكيانات أو العمليات الخاضعة للمراجعة، على النحو التالي:

- قُيِّمت ثلاثة كيانات/عمليات على أنها **مُرضية**، مما يعني أن ترتيبات الإدارة التي جرى تقييمها، وممارسات وضوابط إدارة المخاطر كانت قائمة بالقدر الكافي وتؤدي وظائفها بشكل جيد. ومن غير المرجح أن تؤثر المسائل التي حددتها عملية المراجعة، إن وُجدت، على تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع للمراجعة.
- تم تقييم ستة كيانات/عمليات في تصنيف **"يحتاج إلى بعض التحسينات"**، وهو ما يعني أن عمليات الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر والضوابط الرقابية التي خضعت للتقييم كانت قائمة بوجه عام وتؤدي وظيفتها، غير أنها بحاجة إلى بعض التحسينات.

17 - ويرد في الفرع التاسع موجز للتفاصيل المتعلقة بالنتائج المتكررة والهامة المحددة في المراجعة الداخلية والأعمال الاستشارية للدائرة لعام 2023.

جيم - التقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تناول توصيات المراجعة

18 - يقيس المؤشر المؤسسي الحالي النسبة المئوية من توصيات المراجعة غير المنفذة منذ فترة طويلة. وحتى 28 شباط/فبراير 2024، كانت 11 في المائة من جميع التوصيات غير المنفذة تعد توصيات غير منفذة منذ فترة طويلة، ويقع ذلك ضمن هدف الشركة (بعدم تجاوز 14 في المائة). وفي حين أحرزت الإدارة تقدماً بشأن عدد من التوصيات التي لم يبت فيها بعد، فينبغي لها أن تعجل بتنفيذ جميع التوصيات التي لم تتخذ منذ فترة طويلة.

19 - وواصلت الدائرة رصد هذه التوصيات ومتابعتها وتشجع الإدارة على تنفيذ ومواصلة التدابير الرامية إلى التصدي للمخاطر الكبيرة التي تم تحديدها في عمليات المراجعة في غضون أطر زمنية متفق عليها. انظر الفرع الثامن للمزيد من المعلومات.

خامسا - بيان الاستقلال والتقيد بمعايير المراجعة الداخلية

(القرار 4/2015 النقطة ج)

20 - يقتضي ميثاق دائرة المراجعة الداخلية من مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات أن تؤكد للمجلس التنفيذي، سنويا على الأقل، استقلالية مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق، وما إذا كانت هناك أي قيود على النطاق أو الموارد. وظلت دائرة المراجعة الداخلية طوال عام 2023 مستقلة من الناحية التشغيلية عن إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتمتعت بالحرية في تحديد نطاق عملها وفقا للمعايير الدولية المطبقة والمقبولة عموما. ويتمتع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بوصفه جهة خارجية تقدم خدمات التحقيقات، بالاستقلالية ذاتها.

21 - ودائرة المراجعة الداخلية ملتزمة التزاما كبيرا بتنفيذ عملها وفق أعلى معايير الاحترافية والكفاءة. وفي هذا الصدد، واصلت الدائرة، خلال عام 2023، الامتثال عموما لإطار الممارسات المهنية الدولية الصادر عن معهد المدققين الداخليين. وأحرزت الدائرة تقدما في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييمها الخارجي للجودة، التي أدمجت في برنامج الدائرة لضمان الجودة والتحسين وإعداد تقارير منتظمة عنها إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة والمديرة التنفيذية والمجلس التنفيذي. ومن بين ست فرص للتحسين ناشئة عن التقييم الخارجي للجودة، أنجزت الدائرة بالفعل ثلاث توصيات، وأنجزت جزئيا توصية واحدة، وهي تركزت عندما بشأن التوصيات المتبقية. وتشمل مجالات التحسين الجارية الاستعادة من النهج المتقدمة والمبتكرة لاستخدام التكنولوجيا؛ واستخدام مبادئ تقييم النضج للنهوض ببرنامج ضمان الجودة والتحسين التابع للدائرة؛ واستخدام رسم خرائط ضمان الجودة لتحديد جميع مهام خط الدفاع الثاني التي ستُضمّن في نطاق المراجعة واستعراضها على أساس دوري. وشملت إحدى التوصيات المُنجزة التقييم السنوي لدائرة المراجعة الداخلية وفقا لميثاقها وتقديم تقاريرها إلى المجلس التنفيذي، وهو ما يرد في المرفق الثالث.

سادسا - تخصيص الموارد وتوظيفها

(القرار 4/2015 النقطة د)

22 - يقتضي قرار المجلس التنفيذي رقم 4/2015 أن تقوم دائرة المراجعة الداخلية بالإشارة إلى ما إذا كانت ترى أن الموارد المخصصة لأداء وظيفتي المراجعة الداخلية والتحقيقات ملائمة وكافية وموظفة بشكل فعال لتحقيق التغطية المتوخاة لها فيما يتعلق بمراجعة الحسابات والتحقيقات. وتلقت دائرة المراجعة الداخلية خلال عام 2023 موارد كافية لتنفيذ الأنشطة الواردة في خطة مراجعة الحسابات التي وضعتها لعام 2023. وجرى توظيف الموارد المالية على نحو يتماشى مع خطة دائرة المراجعة الداخلية وقواعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة وسياساتها. وجرى تمويل ملاك موظفي الدائرة تمويلا كاملا من خلال خمس وظائف معتمدة هي: وظيفة واحدة برتبة ف-5 (الرئيس)، ووظيفتان برتبة ف-4، ووظيفتان برتبة ف-3. واستعانت الدائرة بأحد متطوعي الأمم المتحدة.

23 - وتقع دائرة المراجعة الداخلية ضمن شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات وترأسها مديرة يساندها معاونان إداريان. وفي عام 2023، تلقت الدائرة مبلغ 447 000 دولار لتغطية نفقات غير متعلقة بالموظفين.

24 - وبالنسبة للتحقيقات التي أُنجزت في عام 2023 (انظر الفرع الثاني عشر)، بلغت التكلفة التقديرية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية 163 000 دولار بدولارات الولايات المتحدة. وفي المقابل، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية فاتورة بمبلغ مستحق على هيئة الأمم المتحدة للمرأة قدره 369 571 دولارا بدولارات الولايات المتحدة مقابل تحقيقات أنجزت في عام 2022. وفي عام 2023، أرسل مكتب خدمات الرقابة الداخلية الفواتير مباشرة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أساس استرداد التكاليف. ولا تتأثر ميزانية دائرة المراجعة الداخلية باسترداد التكاليف الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

25 - وفي عام 2023، واصلت مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات، بدعم من رئيسة دائرة المراجعة الداخلية ومتطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة ممول من ميزانية الدائرة، الاضطلاع بدور الموظفة المسؤولة عن تلقي تقارير التحقيق وإحالتها؛ وتنسيق ورصد تنفيذ التقارير الأخرى؛ وتوجيه وإغلاق الإحالات والتوصيات وطلبات المعلومات والبيانات واسترداد التكاليف من مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وشمل هذا الدور بذل جهود في مجالات التنسيق والرصد والرقابة، بما في ذلك العديد من عمليات الاستعراض المستندية والتفتيش، التي لم يكن لدى شعبة التقييم المستقل موارد مخصصة لها، رغم أن هذا الدور أصبح ملخًا على نحو متزايد.

26 - وفي عام 2023، وبدعم من المكتب القانوني، عملت شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات على تعزيز الاستدامة والفعالية المستقبلية لخدمات التحقيق في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي عام 2024، سنتشئ شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات وظيفة تحقيق خاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيعطى بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ودائرة المراجعة الداخلية. وقد حُدثت مذكرة التفاهم المبرمة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتوفير موارد أكثر قابلية للتنبؤ، وستتلقى دائرة المراجعة الداخلية وظيفتين مؤقتتين لمحققين (ف-2، ف-4) ومبلغ 125 000 دولار بدولارات الولايات المتحدة سنويا من التمويل غير المتعلق بالموظفين خلال الفترة 2024-2025 لهذا الغرض.

سابعاً - تنفيذ خطة المراجعة على أساس المخاطر لعام 2023

ألف - تخطيط المراجعة على أساس المخاطر وإنجاز خطة العمل السنوية

27 - تتماشى استراتيجية دائرة المراجعة الداخلية المتعلقة بمراجعة الحسابات على أساس المخاطر مع الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025 وقد قامت دائرة المراجعة الداخلية بتنفيذ استراتيجيتها من خلال خطة عملها الخاصة بمراجعة الحسابات لعام 2023. وتهدف الاستراتيجية إلى دعم رؤية تتمثل في جملة أمور في مفهوم مشترك لضمان الجودة بغية تعزيز فعالية وكفاءة الحوكمة والرقابة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتستند هذه الرؤية إلى مفهوم نموذج خطوط الدفاع الثلاثة⁽¹⁾ لدعم

(1) وفقاً لورقة موقف صادرة عن معهد المدققين الداخليين حول خطوط الدفاع الثلاثة في إدارة المخاطر والرقابة الفعالين، تمثل الرقابة الإدارية الخط الأول للدفاع في إدارة المخاطر، بينما تمثل المهام المختلفة التي وضعتها الإدارة في مجال ضبط المخاطر والرقابة على الامتثال الخط الثاني، والتحقق المستقل هو الخط الثالث.

المساءلة التي تركز على النتائج والحوكمة الرشيدة، وتعزيز إدارة المخاطر، وضوابط الرقابة الداخلية الفعالة من حيث التكلفة.

28 - ووضعت خطة المراجعة الداخلية لعام 2023 على أساس التقييم المستقل للمخاطر الذي أجرته دائرة المراجعة الداخلية وبعد تلقي مدخلات من الإدارة العليا وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك أعضاء المجلس التنفيذي. وتضمنت عملية التخطيط تحليل البيانات الكمية والنوعية لتقدير المخاطر ذات الصلة بكل مكتب ووحدة ووظيفة وموضوع خاضعة للمراجعة. واستعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة خطة المراجعة لعام 2023 قبل تقديمها إلى المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وموافقتها عليها.

29 - وواصلت دائرة المراجعة الداخلية تعاونها الوثيق مع دائرة التقييم المستقل في إجراء عمليات تقييم ومراجعة للمكاتب القطرية وتبادل المعلومات بشأن الاستعراضات المؤسسية. واستمرت دائرة المراجعة الداخلية في تقديم تعليقات بشأن المخاطر الناشئة ومشاريع السياسات والإجراءات كجزء من ولايتها الاستشارية.

30 - وفي عام 2023، استُكمل العمل الميداني لجميع المهام المدرجة في خطة المراجعة على أساس المخاطر باستثناء مهمتين. فقد رُجّلت ستة استعراضات من عام 2023 إلى عام 2024. وصدرت خلال عام 2023 عشرة تقارير وصدر تقريران بحلول نهاية آذار/مارس 2024. وتلاحظ دائرة المراجعة الداخلية أن الإدارة استغرقت، في بعض الأحيان، وقتاً أطول لاستعراض بعض تقارير الدائرة والتعليق عليها بسبب أولويات العمل والأولويات المستجدة الأخرى، فضلاً عن تعقّد بعض المجالات المستعرضة.

باء - رصد أنشطة المراجعة وتنسيقها

31 - أبلغت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة خلال عام 2023 بتنفيذ خطة دائرة المراجعة الداخلية على أساس المخاطر لعام 2023 من خلال تقديم تقارير مرحلية وعقد اجتماعات مع مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات ورئيسة دائرة المراجعة الداخلية. وإضافة إلى ذلك، استعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة مشروع التقرير السنوي هذا وقدمت تعليقاتها عليه.

32 - وأرسلت دائرة المراجعة الداخلية أيضاً خطة عملها السنوية إلى مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق والكفاءة.

33 - وشاركت الدائرة بنشاط مع سبع وكالات أخرى في العملية الاستشارية المشتركة بين الوكالات بشأن تنفيذ استراتيجية تسيير الأعمال، حيث قادت اثنتين من ثماني عمليات مراجعة قطرية أخذت منها عينات. ووضع التقرير المشترك في صيغته النهائية في عام 2023.

34 - وحضرت رئيسة دائرة المراجعة الداخلية ومديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات دورات ممثلي دوائر الأمم المتحدة لخدمات المراجعة الداخلية للحسابات (حيث تشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة في رئاستها) فضلاً عن مؤتمر سنوي للمحققين الدوليين مثلتا فيه الهيئة.

جيم - تقارير مراجعة الحسابات وعمليات التصنيف

35 - تحدد دائرة المراجعة الداخلية، لعمليات المراجعة الداخلية لمكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووظائفها، تقييماً عاماً منبثقاً عن عملية المراجعة بدرجة "مرض" أو "يحتاج إلى بعض التحسينات"

أو "يحتاج إلى تحسينات كبيرة" أو "غير مرضٍ"، وذلك بناءً على تقييمها العام للعمليات ذات الصلة التي جرى فحصها في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

36 - ويبين الجدول الأول التقييمات الكلية لتسع عمليات مراجعة داخلية أنجزتها دائرة المراجعة الداخلية فيما يتعلق بخطة المراجعة لعام 2023. ومن بين هذه التقارير، كانت ثمانية تقارير تتعلق بعمليات مراجعة داخلية للمكاتب الميدانية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتقرير واحد يتعلق بعمليات مؤسسية مواضيعية. ويبين المرفق 1 أيضاً عدد توصيات المراجعة حسب الأولوية. ولم يُسند أي من التصنيفين "يحتاج إلى تحسينات كبيرة"/"غير مرضٍ" في عام 2023.

الجدول الأول

توزيع تقييمات المراجعة حسب المكاتب الميدانية والمجالات المواضيعية، لعام 2023

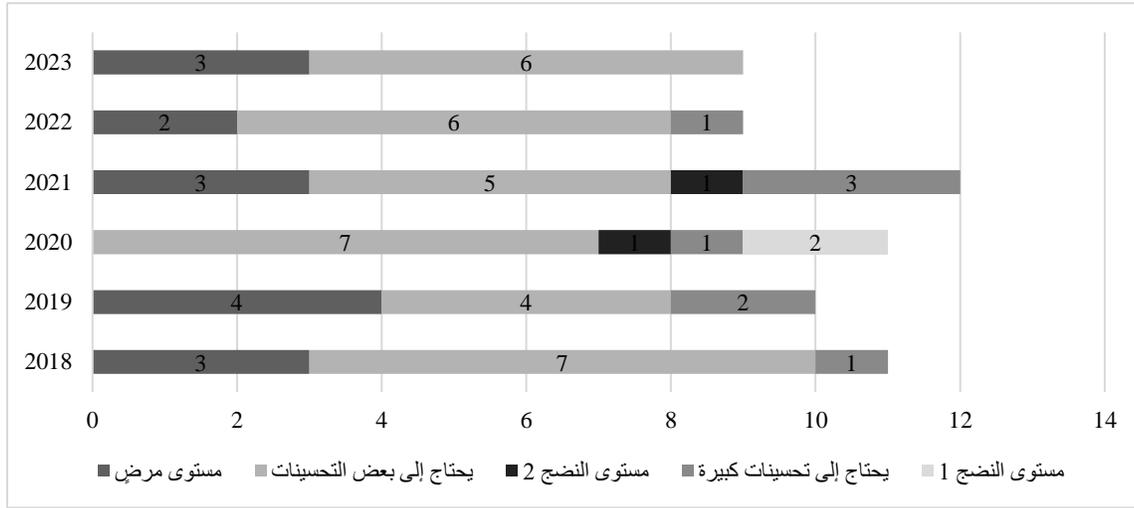
عمليات المراجعة	عدد عمليات المراجعة مرضٍ	بحاجة إلى بعض التحسين
المكتب الميداني	8	5
المكتب الإقليمي لأوروبا ووسط آسيا	1	
المكتب القطري في الأردن		1
المكتب القطري في هايتي		1
المكتب القطري في نيجيريا		1
المكتب القطري في ملاوي		1
المكتب القطري في تنزانيا	1	
المكتب القطري في جنوب السودان		1
المكتب الإقليمي في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي	1	
مراجعة الحسابات المواضيعية/مراجعة حسابات المقر	1	0
مراجعة تخطيط الموارد والميزنة وتخصيص الموارد		1
المجموع	9	6

المصدر: قامت بتجميعه دائرة المراجعة الداخلية.

37 - وأكملت دائرة المراجعة الداخلية 62 عملية تأكيد من عام 2018 إلى عام 2023 مقابل خطط المراجعة السنوية على أساس المخاطر. والشكل الأول أدناه يقدم نظرة عامة على التصنيفات الكلية التي خصصتها الدائرة لعمليات التأكيد من 2018 إلى 2023.

الشكل الأول

نظرة عامة على التصنيفات المنبثقة عن المراجعة الداخلية للحسابات، خطط المراجعة للفترة 2018-2023



المصدر: قامت بتجميعه دائرة المراجعة الداخلية.

38 - وإضافة إلى عمليات ضمان الجودة المذكورة أعلاه، أنجزت الدائرة الاستعراضات الاستشارية الثلاثة التالية التي لا تتضمن تصنيفاً يتعلق بعمليات ضمان: (أ) تقييم سريع لمرحلة نشر نظام كوانتوم؛ (ب) عملية استشارية مشتركة بين الوكالات بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتسيير الأعمال؛ (ج) تقييم مخاطر للمكتب القطري في أفغانستان. انظر المرفق الثاني للاطلاع على موجزات لهذه الأنشطة الاستشارية.

ثامنا - تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات

39 - تعتبر توصية ما غير منفذة منذ فترة طويلة عندما يكون قد انقضى 12 شهراً من الوقت الذي التزمت فيه الإدارة بأنها ستكمل إجراءاتها لمعالجة توصية من توصيات مراجعة الحسابات. وفي 28 شباط/فبراير، اعتبرت نسبة 11 في المائة من جميع التوصيات المتبقية غير منفذة منذ فترة طويلة. وكانت ثلاث من التوصيات غير المنفذة منذ فترة طويلة تعود إلى عام 2019، و 6 توصيات إلى عام 2020، و 31 توصية إلى عام 2021، و 12 توصية إلى عام 2022: صُنِّت 16 منها على أنها ذات أولوية عالية، في حين صُنِّت 36 على أنها ذات أولوية متوسطة. ويُبيّن الجدول الثاني التوصيات غير المنفذة منذ فترة طويلة ذات الأولوية العالية. ومعظم التوصيات قيد التنفيذ، ويتضمن المرفق الرابع معلومات مُحدّثة من الإدارة عن التوصيات ذات الأولوية العالية التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة.

الجدول الثاني

التوصيات غير المنفذة منذ فترة طويلة ذات الأولوية العالية

عنوان عملية المراجعة	المسؤول عن الإجراء ووصف موجز للتوصية
2019 - مراجعة حسابات المكتب القطري لأفغانستان	وحدة إدارة دعم البرامج لوضع إرشادات للحالات التي تتلقى فيها المكاتب القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تمويلات غير مخصصة للمذكرات الاستراتيجية.
2020 - مراجعة حسابات عمليات النذب في مهام	الموارد البشرية لتولي دور المسؤول عن سير العمل للإشراف على سياسة التنسيب المؤقت للموظفين مع ترك ضوابط التجهيز للوحدات المعنية بالوارد والصادر.
2020 - مراجعة حوكمة الصناديق الاستثمارية وسياساتها وإدارتها للمخاطر	شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية، بالتعاون مع شعبة التنظيم والإدارة وشعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية، لوضع سياسة وإجراءات مؤسسية لإدارة منح الصناديق الاستثمارية، والنظر عند الاقتضاء في دمج أو إحالة الإجراءات ذات الصلة الموضوعية على مستوى كل صندوق استثماري في إطار السياسات المؤسسية.
2020 - مراجعة الأمن السبيري	شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية، بالتعاون مع شعبة التنظيم والإدارة وشعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية وشعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات والشعبة القانونية، لوضع سياسة وإجراءات مؤسسية شاملة بشأن إنشاء صناديق استثمارية تابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والإدارة التشغيلية للصناديق الاستثمارية التابعة للأمم المتحدة أو للهيئة، وعرضها على الإدارة العليا للموافقة عليها.
2020 - مراجعة إدارة دورة السياسات	شملت مراجعة الحسابات ست توصيات ذات أولوية عالية. ونظرا لحساسية المعلومات، لم تدرج التوصيات في هذا التقرير، إلا أن دائرة المراجعة الداخلية على اتصال منتظم بشعبة التنظيم والإدارة/قسم نظم المعلومات والاتصالات والسلوكية واللاسلكية للمتابعة.
2020 - مراجعة إدارة دورة السياسات	تنشئ هيئة الأمم المتحدة للمرأة وظيفة أخصائي معني بالسياسات والإجراءات والتوجيهات بدوام كامل وضمان توافر ميزانية كافية لغير الموظفين بحيث تكون وظيفة السياسات والإجراءات والتوجيهات مستدامة ويمكنها تحديد أولويات الاحتياجات التنظيمية بشكل استراتيجي في مجال السياسات والإجراءات والتوجيهات. وينبغي تحديث دور المكتب القانوني في هذه العملية في مجال السياسات والإجراءات والتوجيهات، كما ينبغي تحديد التكاليف الإضافية التي يتحملها المكتب القانوني فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات والتوجيهات (الإشراف والاستعراض وضمان الجودة) وتقدير تكاليفها وإدراجها في خطة العمل السنوية للوظيفة.
2021 - المراجعة المواضيعية: الإدارة الاستشارية	أن تغتنم مديرة الموارد البشرية فرصة مشروع التخطيط المركزي للموارد الجديد، للنظر في نقل تجهيز معاملات الخبراء الاستشاريين إلى وحدة الموارد البشرية في نظام أوراكل، مع إمكانية التشغيل الآلي على الصعيد العالمي لعمليات التوظيف والالتحاق بالخدمة/مغادرة الخدمة وتقييم الأداء التي تُجرى يدويا؛ واستكشاف توسيع وظيفة المراقبة وإعداد التقارير للسماح بنظرة عامة أفضل على قيمة العقد على مدى فترة زمنية ومؤشرات الأداء للعملية الشاملة.

2021 - مراجعة خدمات الاستعانة بمصادر خارجية
يجب على كبير مسؤولي المخاطر (مديرة شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية) تقديم التوجيه للمسؤولين عن تسيير الأعمال لإجراء تقييمات دورية للمخاطر (على سبيل المثال أثناء حلقات العمل المنتظمة لتقييم المخاطر) لدورة إدارة مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة في كل مجال عمل مهم لتحديد وتقييم وتخفيف مخاطر الأطراف الثالثة الرئيسية.

2021 - المراجعة الداخلية للمكتب القطري لإثيوبيا
يضمن الممثل القطري قيام المكتب القطري بتنفيذ استراتيجيته للموارد البشرية لتنفيذ مذكرته الاستراتيجية الجديدة، بما في ذلك المجالات الجديدة المستهدفة في المذكرة الاستراتيجية، وتحديد المهارات والأقدمية اللازمة للإنجاز بما هو متاح حالياً من موظفين وقدرات؛ وتنفيذ خطط التوظيف لجميع الوظائف الشاغرة الممولة بحيث تتوافر الخبرة اللازمة داخلياً لإنجاز حافظة المشاريع الحالية؛ ووضع تسلسل مشاريعها. وينبغي تقييم قدرة فريق العمليات ورصدها ومعالجتها إذا لزم الأمر.

2022 - المراجعة الداخلية للسلامة والأمن
يقوم مستشار الأمن على الصعيد العالمي بتوحيد المعلومات المتاحة في سياسة رسمية بشأن إدارة الأمن، بما في ذلك: (أ) تحديد سلطة مستشار الأمن على الصعيد العالمي بوضوح للعمل كمسؤول كامل المسؤولية لتسيير الأعمال مع توفير إمكانية الوصول إلى المديرية التنفيذية في الوقت المناسب؛ (ب) تحديد دور للمكاتب الإقليمية من حيث الإشراف على المخاطر الأمنية وضمان الامتثال للضوابط الأمنية الرئيسية؛ (ج) توسيع وتوضيح دور رئيسة المكتب، بما في ذلك المساءلة الفردية في إطار التوقعات الرئيسية للأداء الناجح من حيث الامتثال للضوابط الأمنية الرئيسية؛ (د) تحديد المبادئ الرئيسية لتنظيم إدارة الميزانية الأمنية، بما في ذلك سلطة فريق دائرة الأمن في التحقق من ملائمة النفقات الأمنية والتكاليف الشخصية؛ (هـ) الإشارة إلى مفهوم واجب العناية.

2021 - مراجعة حسابات المكتب القطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية
ينشئ الممثل القطري عملية للمتابعة المتسقة والتنفيذ المستدام لتوصيات الرقابة السابقة في نطاق اختصاص المكتب القطري (تقييمات البرامج القطرية، ومراجعة الحسابات الداخلية والخارجية ومراجعة حسابات الشركاء البرنامجيين)، بما يكفل تحديث خطط العمل في النظم المؤسسية في الوقت المناسب. وينبغي إسناد المسؤولية عن هذه التوصيات بوضوح إلى المديرين/المديرات الذين ينبغي لهم أن يقدموا تقارير دورية عن التقدم الذي يحرزونه. وينبغي للممثل القطري أن يسعى بنشاط إلى التماس المشورة والدعم من المقر والمكتب الإقليمي في المجالات التي تقل فيها قدرة المكتب القطري على تنفيذ التوصيات.

المصدر: قامت بتجميعه ورصده إدارة المراجعة الداخلية في نظام تتبع تنفيذ التوصيات المعروف باسم Teammate.

40 - ومن بين التوصيات غير المنفذة، تتعلق عدة توصيات ببرنامج الإدارة لمكافحة الغش. وعلى الرغم من إحراز تقدم، فإن معظم التوصيات لم تُتجز بعد ويلزم التعجيل بها بغية إغلاقها.

41 - ويبين الجدول الثالث أدناه حالة توصيات مراجعة الحسابات غير المنفذة حتى 28 شباط/فبراير 2024 حسب الأولوية استناداً إلى الإطار الزمني الأصلي المتفق عليه.

الجدول الثالث

تقديم التوصيات استنادا إلى الإطار الزمني الأصلي المتفق عليه حتى 28 شباط/فبراير 2024

الأولوية	مجموع التوصيات غير المنفذة	أقل من 12 شهرا	12-18 شهرا	أكثر من 18 شهرا
عالية	45	29	4	12
متوسطة	167	131	5	31

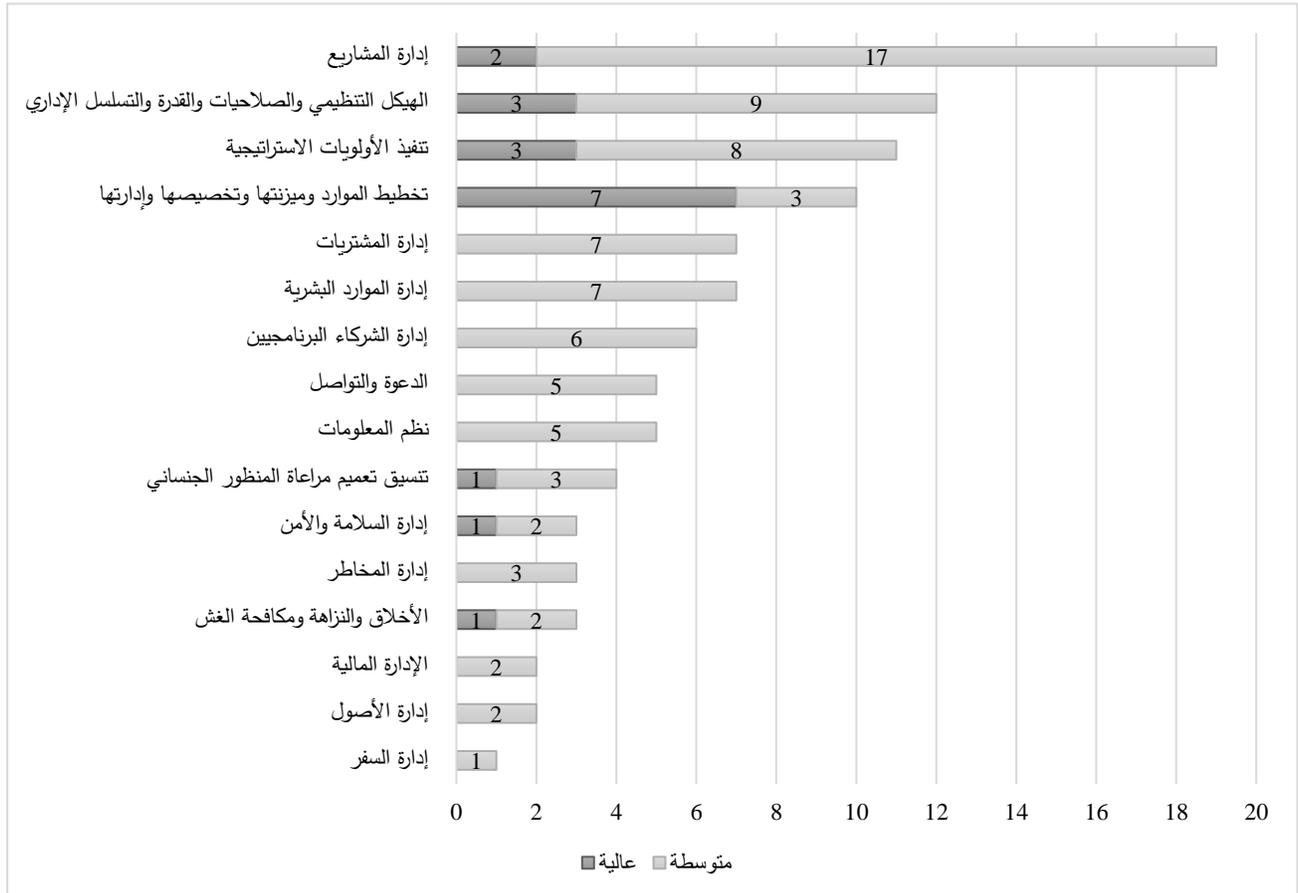
المصدر: قامت بتجميعه ورصده إدارة المراجعة الداخلية في نظام تتبع تنفيذ التوصيات المعروف باسم Teammate.

تاسعا - النتائج الرئيسية للمراجعة الداخلية للحسابات والأنشطة الاستشارية

42 - قامت دائرة المراجعة الداخلية بتحديد وتلخيص المسائل الرئيسية الناشئة عن مهامها المدرجة في خطة المراجعة على أساس المخاطر لعام 2023، لمهامها المتعلقة بالمراجعة (انظر الشكل الثاني والفقرات أدناه)، حسب المجالات الوظيفية. ولا يتضمن الشكل الثاني ملاحظات مستمدة من العمليات الاستشارية.

الشكل الثاني

الملاحظات الرئيسية المحددة في عام 2023 بحسب المجالات الوظيفية، حسب عدد التوصيات



المصدر: قامت بتجميعه دائرة المراجعة الداخلية.

43 - في عام 2023، حددت دائرة المراجعة الداخلية ملاحظات رئيسية في إطار المجالات الوظيفية التالية:

(أ) **إدارة المشاريع:** حددت عمليات المراجعة الميدانية الحاجة إلى تعزيز ما يلي: '1' فعالية ضمان الجودة وإدارة المخاطر والإشراف على المشاريع أثناء مرحلتي تصميم المشاريع وتنفيذها؛ '2' فعالية عمليات الإدارة المتعلقة باختيار المستفيدين والعمل معهم لضمان الأثر والمساءلة والشفافية؛ '3' تصميم وفعالية أدوات الرصد والإبلاغ والتقييم الإداري لضمان وإثبات الأثر والحصول على أعلى جودة بأفضل سعر؛ '4' تنفيذ المشاريع في الوقت المناسب؛ '5' الاستدامة واستراتيجيات الخروج وتقييمات ما بعد التنفيذ؛ '6' تقارير الجهات المانحة واستجابتها لطلبات الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وبدقة.

(ب) **الهيكل التنظيمي والقدرات والسلطة والتسلسل الإداري:** أبرزت عمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية الحاجة إلى ما يلي: '1' دعم البلدان التي تمر بأزمات في كفاءة تلبية الاحتياجات الكافية من الموظفين؛ '2' تعزيز إطار للمساءلة من أجل تقديم الدعم للمكاتب الميدانية؛ '3' المتابعة المنتظمة لتوصيات مراجعة الحسابات أو التقييم أو غيرها من توصيات الرقابة ذات الصلة ومواصلة تنفيذها؛ '4' كفاءة أن يكون ملاك الموظفين ملائماً للغرض وأن تكفل التسلسلات الإدارية المساءلة، والنظر في إعادة هيكلة التمويل لتعزيز استدامة الأدوار الحاسمة وإعادة مواءمة المهام مع توافر الموارد والأولويات الاستراتيجية؛ '5' إجراء تقييمات سنوية للجدوى المالية للمكاتب الفرعية.

(ج) **تنفيذ الأولويات الاستراتيجية:** أبرزت عمليات مراجعة الحسابات الميدانية والمواضيعية مجالات للتحسين في كل مما يلي: '1' وضع مذكرات استراتيجية ومؤشرات نتائج تترجم نظرية التغيير إلى واقع عملي في خطط العمل؛ '2' تعزيز وسائل التحقق من البيانات، والرصد، والتحقق من صحة البيانات، وإطار تقديم التقارير وسير العمل، والمساءلة لضمان تركيز التقارير على النتائج؛ '3' إنجاز ورصد استراتيجيات تعبئة الموارد وتحديد أهداف ممكنة ومواءمة الجهود بين المكاتب الإقليمية والقطرية لتعبئة المزيد من الموارد؛ '4' استحداث آلية/أداة لتخطيط العمل للمستشارين الإقليميين لتقديم الدعم التقني لجميع أشكال الوجود الميداني في إطار المكاتب الإقليمية؛ '5' تعزيز وظائف وأطر الرصد والتقييم اللامركزية.

(د) **تخطيط الموارد وميزنتها وتخصيصها وإدارتها:** أبرزت المراجعة المواضيعية لتخطيط الموارد وميزنتها وتخصيصها وإدارتها مجالات للتحسين من خلال ما يلي: '1' تنقيح نماذج التمويل لتوضيح الحوكمة في الميزنة وإضفاء الطابع الرسمي عليها؛ '2' تحديث النظام المالي والقواعد المالية لتكون أكثر اتساقاً مع الهيكل التنظيمي المُحدَّث لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ '3' زيادة توحيد وتكامل سياسات وتوجيهات إدارة الميزانية ذات الصلة؛ '4' اعتماد الاختصاصات وإسناد السلطة إلى لجنة عليا لإدارة الميزانية؛ '5' تنفيذ نهج مؤسسي ومنهجي لاسترداد تكاليف المشاريع على نحو مباشر.

(هـ) **إدارة المشتريات:** أبرزت عمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية الحاجة إلى ما يلي: '1' تحسين الاستخدام المنهجي لنظم المشتريات المؤسسية؛ '2' وضع استراتيجيات للمشتريات وتحديث خطط المشتريات بصورة منتظمة.

(و) **إدارة الموارد البشرية:** أبرزت عمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية الحاجة إلى ما يلي: '1' كفاءة عمليات صارمة وشفافة لاختيار الموظفين والاستشاريين؛ '2' تتبع إكمال التدريب

الإلزامي وغير الإلزامي؛ '3' ضمان تسجيل جميع الإجازات في الوقت المناسب؛ '4' ضمان الانتهاء من تقييمات الأداء لجميع الموظفين في الوقت المناسب.

(ز) **إدارة شركاء البرنامج:** أبرزت عمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية الحاجة إلى ما يلي: '1' تحسين إدارة الشركاء البرنامجيين من خلال تقييم أكثر متانة للقدرات، ورصد المتابعة، واستخدام نتائج مراجعة الحسابات السابقة لدعم تنمية قدرات الشركاء؛ '2' وضع استراتيجية لانخراط شركاء البرنامج على المدى الطويل من أجل تعزيز النتائج المحققة أو توسيع نطاقها؛ '3' ضمان الامتثال السليم فيما يتعلق بإكمال استمارة الإنز بالصراف وشهادة الإنفاق ونشر الأنظمة والأدوات الشبكية لإدارة الشركاء واستخدامها.

(ح) **الدعوة والاتصالات:** حددت عمليات المراجعة الميدانية الحاجة إلى ما يلي '1' تحديد توقعات أصحاب المصلحة وتحديد الأولويات على أساس الأهمية الاستراتيجية والجدوى؛ '2' إنجاز وتعميم استراتيجيات الدعوة والاتصالات، بما في ذلك أطر رصد مخصصة حصراً لذلك ومؤشرات أداء رئيسية؛ '3' دمج موظفي الاتصالات وموارد الاتصالات في إطار موحد لإنهاء التجزؤ وتحقيق الاتساق والاستدامة والفعالية من حيث التكلفة.

44 - فضلا عن ذلك، اتسم نشر منصة كوانتوم للتخطيط المركزي للموارد في كانون الثاني/يناير 2023 ببعض مشاكل التأسيس بما في ذلك محدودية توافر التقارير القياسية ولوحات المتابعة، ولم يجر تنقيح الضوابط القائمة على الفور. وعملت الإدارة على حل هذه المشاكل وأحرزت تقدماً بحلول نهاية عام 2023. انظر ملخص الاستعراض الاستشاري الذي أجرته دائرة المراجعة الداخلية بشأن نظام كوانتوم في الملحق الثاني.

عاشرا - الخدمات الاستشارية

45 - خلال عام 2023، أكملت دائرة المراجعة الداخلية ثلاث مهام استشارية: (أ) تقييم سريع بعد بدء التنفيذ نظام كوانتوم للتخطيط المركزي للموارد الخاص بهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ (ب) مهمة استشارية مشتركة بين الوكالات بشأن تنفيذ استراتيجية العمليات التجارية؛ (ج) تقييم مخاطر المكتب القطري لأفغانستان. ويمكن الاطلاع على موجزات لهذه المهام في المرفق الثاني.

46 - وشاركت مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات بصورة منتظمة بصفتها مراقبة ومستشارة تبادر بأعمال استباقية في اجتماعات اللجنة المعنية باستعراض سير العمل، وفي مجلس مشروع تنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد، وفي مناقشات المذكرات الاستراتيجية والحوارات الاستراتيجية وغير ذلك من المحافل. وإضافة إلى ذلك، قدمت دائرة المراجعة الداخلية بانتظام تعليقات على مشاريع السياسات والإجراءات، وطلبات الإدارة، وغيرها من المبادرات. وقد قامت الدائرة ببناء على الطلب أو تطوعاً بدور المراقب في عدة دورات لمختلف الأفرقة العاملة المعنية بإعادة النظر في السياسات والعمليات القائمة.

47 - وعقدت خلال عام 2023 عدة جلسات (غير رسمية، ومشاركة مع الأمم المتحدة، ورسمية) وكذلك مفاوضات من جانب المجلس التنفيذي بشأن قرارات متعلقة بالدائرة. وتناولت الجلسات في المقام الأول أسئلة حول استقلالية وظائف المراجعة الداخلية والتحقيقات، وجلسة مغلقة حول خطة مراجعة الحسابات لعام 2024.

حادي عشر - الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية

- 48 - جرى الكشف العلني عن جميع تقارير المراجعة الداخلية الصادرة في عام 2023 بعد 30 يوماً من إصدارها في مواجهة خطة المراجعة، وفقاً لقرار المجلس التنفيذي 10/2012 (انظر UNW/2012/16)، وهي متاحة على الموقع الشبكي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للإفصاح عن تقارير مراجعة الحسابات: <https://www.unwomen.org/en/about-us/accountability/audit/internal-audit-reports>. ولم ترد أي طلبات من الداخل أو من أي منظمة أو دولة عضو لإجراء تدقيق لتقارير المراجعة.
- 49 - ولا تُنشر التقارير الاستشارية. وقُدمت نسخ منها إلى الإدارة العليا واللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة. ويرد موجز للنقاط البارزة الرئيسية في هذا التقرير السنوي، وفي المرفق الثاني.

ثاني عشر - التحقيقات

- 50 - قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2023 خدمات تحقيق شملت ادعاءات بسوء سلوك من جانب موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومخالفات ارتكبتها موظفو الهيئة أو أطراف ثالثة على نحو يضر بالهيئة.
- 51 - وفي عام 2023، واصلت مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات الاضطلاع بدور الموظفة المسؤولة عن تنسيق وتلقي المعلومات حول أنشطة التحقيقات. وتواصل رئيسة مكتب الشؤون القانونية ومديرة الموارد البشرية فيها القيام بدور أساسي في هذا المجال على النحو المبين في الإطار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمعالجة عدم الامتثال لمعايير السلوك بالأمم المتحدة ("السياسة القانونية").
- 52 - وخلال السنة، اضطلعت شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات بأعمال تحضيرية لتنفيذ نموذج تحقيق هجين لتعزيز استدامة وفعالية خدمات التحقيقات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال إنشاء وظيفة للتحقيق الداخلي تابعة للهيئة، ستدخل حيز التشغيل في عام 2024. وستكلف وظيفة التحقيق الداخلي بالتحري في المسائل التي يحيلها إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

ألف - حجم الحالات

- 53 - سجل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2023 ورود 63 ادعاءً جديداً بشأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة مقارنة بـ 55 ادعاءً جديداً في عام 2022 و 36 ادعاءً جديداً في عام 2021. ويوضح الجدول الرابع أدناه حجم الحالات المعروضة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2023.

الجدول الرابع

حجم الحالات الخاضعة للتحقيق في عام 2023

حجم الحالات	2023
الحالات المرصدة حتى 1 كانون الثاني/يناير 2023	16
الحالات الواردة خلال السنة	63

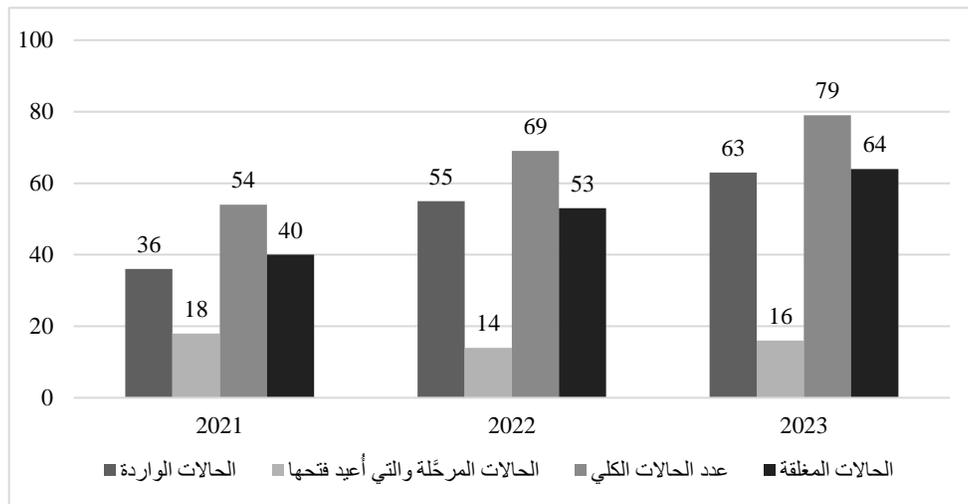
حجم الحالات	2023
حالات السنة السابقة التي أعيد فتحها	0
مجموع الحالات خلال السنة	79
الحالات المغلقة من الحالات المرخلة	12
الحالات المغلقة من الحالات الواردة في عام 2023	52
مجموع الحالات المغلقة خلال السنة	64
الحالات التي ظلت مستمرة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	15 ⁽²⁾

المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

54 - ويقارن الشكل الثالث أدناه بين عدد الحالات المعروضة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية وحجم الحالات وإنجازها خلال الفترة 2021-2023.

الشكل الثالث

مقارنة الحالات الواردة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية وحجم الحالات ومعدل إنجازها للفترة 2023-2021



المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

55 - وفي عام 2023، وردت الادعاءات الجديدة الـ 63 عن طريق البريد الإلكتروني (54 في المائة) أو الخط الساخن (43 في المائة) أو عن طريق وسائل أخرى (3 في المائة). وكانت مصادر الادعاءات إما موظفي الأمم المتحدة (33 في المائة)، أو مصادر مغلقة الهوية (27 في المائة)، أو إحالات من كيانات الأمم المتحدة الأخرى (24 في المائة)، أو أطراف خارجية (14 في المائة)، أو مصادر غير معروفة (2 في المائة).

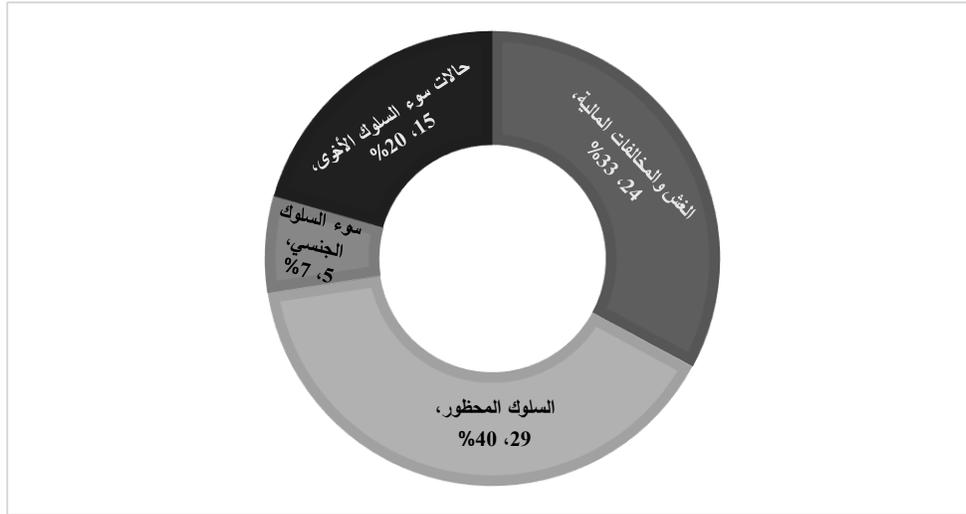
(2) للاطلاع على الحالات التي أغلقت قبل 31 آذار/مارس 2024، انظر الفقرة 61.

باء - أنواع الادعاءات

56 - يمكن أن يتضمن أي ادعاء يتلقاه ويسجله مكتب خدمات الرقابة الداخلية أكثر من نوع واحد من سوء السلوك المزعوم. ففي عام 2023، كانت الادعاءات الـ 63 الجديدة الواردة تتعلق بـ 73 حالة من أنواع سوء السلوك المزعوم، وهي موزعة حسب الفئة على النحو الموجز بالتفصيل في الشكل الرابع أدناه. وترد مقارنة مع عامي 2021 و 2022 في الجدول الخامس أدناه.

الشكل الرابع

الادعاءات الواردة حسب الفئة في عام 2023



المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية⁽³⁾.

الجدول الخامس

الادعاءات الواردة حسب مقارنة الفئات للفترة 2023-2021

فئة الادعاء	2023	2022	2021
الغش والمخالفات المالية	24	30	17
السلوك المحظور	29	15	10
سوء السلوك الجنسي	5	5	2
الأعمال الانتقامية	0	0	0
حالات سوء السلوك الأخرى	15	18	8
المجموع	73	68	37

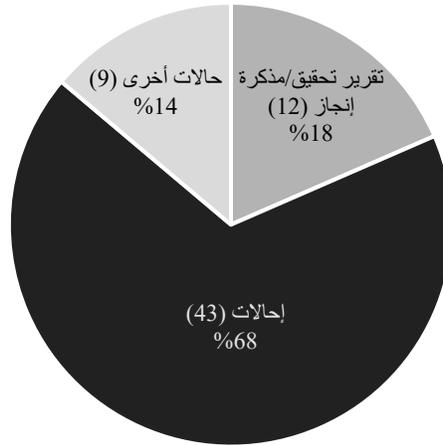
(3) ملاحظات: (1) قد تشمل الحالات فئات متعددة من سوء السلوك المزعوم، وبالتالي يجري حسابها أكثر من مرة. (2) يصنف مكتب خدمات الرقابة الداخلية الادعاءات بمزيد من التفصيل؛ بيد أن هذا التقرير يلخص هذه الفئات استناداً إلى نهج منسق للتقارير السنوية فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

57 - على النحو المبين في الشكل الخامس، أُغلق مكتب خدمات الرقابة الداخلية 64 حالة في عام 2023 (مقارنة بـ 53 حالة في عام 2022):

الشكل الخامس

الحالات المغلقة في عام 2023



المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

58 - ومن بين الحالات المغلقة الـ 64، أُغلق مكتب خدمات الرقابة الداخلية 52 حالة بعد إجراء تقييم أولي لأنه، بحسب المعلومات المتاحة، لم يكن للتحقيق ما يبرره (مقارنة بـ 37 حالة في عام 2022)، و 12 حالة أُغلقت بعد التحقيق (مقارنة بـ 16 حالة في عام 2022). ومن بين الحالات الـ 52 التي أُغلقت بعد التقييم الأولي، أُحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية 43 حالة (رهنًا بموافقة صاحب الشكوى، حيثما ينطبق ذلك) لتتظر فيها الإدارة مع احتمال أن تتخذ هيئة الأمم المتحدة إجراء فيها (مقارنة بـ 21 حالة تمت إحالتها في عام 2022) وأُغلقت 9 حالات دون تحقيق أو إحالة. وفيما يتعلق بالحالات التي أُحالها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، استقر رأي مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات، بالتشاور حسب الاقتضاء، مع شعبة الموارد البشرية أو المكتب القانوني أو وحدة إدارة دعم البرامج أو مع مكتب قطري مختص على أنسب الإجراءات وأكثرها سرية، من خلال، على سبيل المثال، اتخاذ إجراءات من جانب هذه المكاتب، أو إجراء مزيد من الاستعراضات المستندية أو عمليات التفتيش من جانب شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات أو النظر في الحالة في سياق عمليات المراجعة المقبلة التي تجريها دائرة المراجعة الداخلية. ومن بين 12 حالة تم التحقيق فيها، كانت 8 حالات مغلقة تشير إلى سوء سلوك محتمل (مقارنة بثماني حالات في عام 2022) وأسفرت عن إصدار تقرير تحقيق. وجرى التحقيق في الحالات

الأربع الأخرى وإغلاقها على النحو التالي: أغلقت حالة واحدة لعدم وجود أدلة، وأغلقت ثلاث حالات تتعلق بشركاء برنامجين من خلال مذكرة إنجاز⁽⁴⁾.

59 - وتتعلق الحالات الثماني المثبتة بأدلة في عام 2023 (التي تتألف من أربع حالات مرحلة من عام 2021، وحالة واحدة مرحلة من عام 2022، وثلاث حالات فتحت في عام 2023) بما يلي:

- (أ) سلوك جنسي غير لائق من قبل موظف ضد أحد موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- (ب) قيام أحد الموظفين بشراء أصول خلال مزاد مكتبي، بما يتعارض مع واجباته.
- (ج) قيام أحد الموظفين بعدم الكشف عن أنشطة خارجية وإساءة استخدام ممتلكات وأصول هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- (د) ممارسة فرد من غير الموظفين الغش بإنشاء وثائق أثناء العمل في مؤسسة أخرى من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.
- (هـ) قيام فرد سابق من غير الموظفين بتزوير وثائق سفر لتلقي بدل الإقامة اليومي.
- (و) ممارسة مقاول خدمات الغش في استحقاقات بمبلغ 8 899 دولارا بدولارات الولايات المتحدة.
- (ز) قيام موظف بعميلة شراء دون الإعلان عن تضارب في المصالح. وفي هذه الحالة، قدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية خسارة قدرها 56 744 دولارا بدولارات الولايات المتحدة.
- (ح) قيام أحد الموظفين باستخدام موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو غير سليم.

60 - ومن بين تقارير التحقيقات الثمانية، أحييت أربع حالات تتعلق بموظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة لاتخاذ إجراء بشأنها في إطار السياسة القانونية. وترد معلومات عن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة في عام 2023 في "تقرير المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة ردا على سوء السلوك المرتكب من قبل موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو غيرهم من الموظفين أو أطراف ثالثة، وحالات السلوك الإجرامي المحتمل، للفترة 1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2023".

61 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، رُحِّل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أكثر من 15 حالة إلى عام 2024. وحتى 31 آذار/مارس 2023، أُغُلِّت تسع من هذه الحالات وظلت ست حالات مفتوحة. وأغلقت ثلاث حالات بعد التحقيق وأغلقت ست حالات بعد التقييم الأولي (ثلاث حالات أحالتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الإدارة للنظر فيها واتخاذ إجراء محتمل بشأنها، وجرت مشاركة ثلاث حالات للعلم).

(4) تُصدر مذكرة إنجاز للحالات التي تشير فيها الحقائق إلى احتمال ارتكاب مخالفات، والتي يرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه لا يوجد ما يبرر إعداد تقرير تحقيق كامل بشأنها.

جيم - أنشطة مكافحة الغش والفساد

- 62 - إضافة إلى دعم تحقيقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، اضطلعت شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات بأنشطتها الخاصة بمكافحة الغش والفساد والتواصل والتوعية داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- 63 - وقدمت شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات أيضاً المشورة في المناقشات وفي عملية صياغة اتفاقات المانحين مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف والأطراف الثالثة الأخرى.
- 64 - وأصدرت الشعبة مذكرات عقب استعراض محدود لإدارة الشركاء المنفذين فيما يتعلق بمخصصات نقدية وممارسات توظيف في مكاتب قطرية.
- 65 - وإضافة إلى ذلك، أطلقت الشعبة في عام 2023، بالتعاون مع وحدات أخرى تابعة للهيئة، الحملة الثالثة لمكافحة الغش والفساد، وذلك في اليوم الدولي لمكافحة الفساد (9 كانون الأول/ديسمبر 2023). وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بئاً عالمياً ذكر جميع موظفي الهيئة بمسؤولياتهم عن منع الغش والفساد وكشفهما والإبلاغ عنهما.

Annex I – Audit and advisory reports issued in 2023

No.	Reference #	Number of recommendations		Overall audit conclusion
		Total	High Priority	
Field audits				
1	Regional Office for Europe and Central Asia	8	-	Satisfactory
2	Country Office in Jordan	12	3	Some improvement needed
3	Country Office in Haiti	19	3	Some improvement needed
4	Country Office in Nigeria	12	1	Some improvement needed
5	Country Office in Malawi	12	1	Some improvement needed
6	Country Office in Tanzania	8	-	Satisfactory
7	Country Office in South Sudan	12	3	Some improvement needed
8	Regional Office in the Americas and the Caribbean	7	-	Satisfactory
Thematic area audits				
1	Audit of Resource Planning, Budgeting and Allocation	10	7	Some improvement needed
Advisory engagements				
1	Post-roll-out Snapshot Assessment of UN-Women's ERP System Quantum			
2	Inter-agency joint advisory engagement on implementation of the Business Operations Strategy			
3	Risk Assessment of Country Office in Afghanistan			

Annex II – Summaries of advisory reviews

Post-roll-out snapshot assessment of UN-Women’s ERP system Quantum

In 2021, IAS conducted a first snapshot assessment of UN-Women’s new ERP (Quantum) project. This review was of an advisory nature and aimed to cover the project’s ongoing progress. The assessment in 2023 reviewed the following aspects of the ERP project: status update on replacement of Atlas as of June 2023 and related risk management; change management and benefits realization; ICT governance; and exit strategy for the project.

A stand-alone Quantum-controls assessment was excluded from this advisory engagement as IAS will participate in the joint review of Quantum controls with UNDP and UNFPA.

IAS highlighted several achievements by the UN-Women project team and UN-Women ERP Board, including strong project management discipline, a dedicated implementation team, high level of participation in ERP sessions, regular meetings of the ERP Board and mature risk identification. Quantum went live in January 2023.

- **In terms of risk management:** At the time of the review as of June 2023, controls over financial management, data and reporting had not been fully established. There is a risk of high dependency on UNDP for ERP management.
- **In terms of change management and business transformation:** A change impact assessment was created during implementation to plan for key changes, but due to the agile and highly accelerated implementation approach it was less beneficial than expected. More extensive training before go-live would have benefitted the roll-out process and additional training could still be of benefit. Management reported that a significant amount of training engagements and ongoing communication continued to be delivered throughout 2023.
- **In terms of governance:** In the past, UN-Women has had a wide range of purpose-built applications, systems and dashboards with limited internal capacity for maintenance and to ensure their data integrity. There is a need for stronger ICT governance to identify, connect, analyse and prioritize corporate initiatives for their value-for-money; ensure their reasonable integration; and effectively manage ICT governance-related risks for digitalization, integration and automation. Management has since reported the establishment of the ICT Board to address corporate ICT governance.
- **In terms of exit strategy and sustainability:** Management needed to ensure accountability for closing all planned deliverables for Phase 1 before embarking on Phase 2; prepare the Closure Report; and develop an exit strategy, phasing out current supporting mechanisms by developing and costing maintenance and support infrastructure. Management has since approved the approach for closure of Phase 1 by end 2024.

The review made two high (critical) and four medium (important) priority advisory recommendations addressed to the Quantum Project Management Office. Management accepted all recommendations, understanding that some may require additional resources to address them, and provided related action plans.

Operational risk assessment of UN-Women Country Office in Afghanistan

IAS conducted a risk assessment to assist the Country Office in Afghanistan in addressing (a) general risks that arise from operating in the country; and (b) potential structural issues in internal controls. The assessment also identified opportunities for the Country Office to advance its mandate.

The Country Office's achievements include the notable strides the office has made in advocating for women's empowerment, especially in the extremely difficult country context. By choosing to continue to work in the country, the Country Office has become a respected force in humanitarian efforts, effectively pushing for women's issues to be a priority. The Country Office has been creative in overcoming challenges, which has led to important achievements in humanitarian interventions and economic empowerment. Through its strong leadership and collaboration, UN-Women has been acknowledged for its role in promoting women's rights within the UN system in the country and among other partners.

IAS identified some risk areas which require further attention: external challenges and managing sensitivities within the complex country context; programme management and monitoring, including slow programme delivery, limited capacity of programme partners and beneficiary grievance mechanisms that should be further socialized; and the need for stronger monitoring of Strategic Note priorities and their cost-effectiveness. Country Office governance was complex and field offices needed to be better integrated; there were many vacant positions; risk-management practices in decision-making could be enhanced; and there were some areas for attention in the internal control environment and workflow bottlenecks. In terms of operations, risk areas for further attention included personnel recruitment, performance management, development and retention; and procurement, primarily due to the country context and the safety and security of UN-Women personnel and assets.

IAS proposed 15 actions to address residual risks, 4 of which are ranked as high risks and 11 as medium risks.

Annex III – IEAS and IAS Charters and summaries of compliance with Charters

Charter of the Independent Evaluation and Internal Audit Services

[UN-Women-Charter-of-Independent-Evaluation-and-Audit-Services-en.pdf](#)

Charter of the Internal Audit Service

[UN-Women-Charter-of-Internal-Audit-Service-en.pdf](#)

Key conclusions of IAS compliance with IEAS and IAS Charters

In 2023, IAS underwent an external quality assessment (EQA), in which it was found that the “Internal Audit Service Generally Conforms with the International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing and the IIA Code of Ethics”. This is the highest rating available in the IIA quality assurance system.

One of the recommendations of the EQA was that IAS consider developing and using an “IEAS and IAS Charters Matrix” to monitor and report the status of requirements embedded in the IEAS and IAS charters. This matrix should specifically describe requirements related to organizational independence and objectivity, as well as each responsibility defined in the IEAS and IAS charters. The matrix should further describe the actions needed to demonstrate how the requirement was met, specific deliverables related to each objective, the frequency or due date for each objective or deliverable, and the status.

IAS established the matrix, which identifies 26 individual requirements in the charters. IAS is fully compliant with all 26 requirements and can demonstrate its compliance with the charters through its Quality Assurance and Improvement Programme, Audit Manual and related processes established by IAS for annual planning and reporting; staff recruitment, performance management and learning and development; individual engagement management; follow-up on audit recommendations; and ethics and integrity, objectivity, confidentiality and independence. Key elements of the charters are regularly reported to the Executive Board in the IAS Annual Report, informal and formal briefings, and presentations.

Annex IV – High-priority, long-outstanding recommendations with management updates

Audit engagement title	Action owner and brief description of recommendation
2019 – Afghanistan Country Office Audit	<p>The Programme Support Management Unit (PSMU) to develop guidance for situations where UN-Women Country Offices receive unearmarked funding for Strategic Notes.</p> <p>Management update: UN-Women has developed guidance in regard to situations where UN-Women Country Offices receive unearmarked funding for Strategic Notes, following an extensive consultation process. The final guidance has been reviewed by Legal and to be submitted to the PPG for the final steps before promulgation.</p>
2020 – Audit of Detail Assignment	<p>Human Resources to assume the role of business process owner for overseeing the policy on temporary staff placements while leaving the processing controls to receiving and releasing units.</p> <p>Management update: Due to other pressing and unexpected priorities, the development of an overall framework for temporary staffing has been delayed. However, the risks have been mitigated through increased monitoring and reporting of selection on detail assignments.</p>
2020 – Audit of Trust Funds Governance, Policy and Risk Management	<p>PPID in collaboration with DMA and SPRED to establish a corporate policy and procedures for Trust Fund grant management and consider, where applicable, integrating or cross-referencing relevant procedures established at individual Trust Fund level in the corporate policy framework.</p> <p>Management update: Taking into consideration that not all Trust Funds will be established for grant management, UN-Women has developed a draft corporate policy for Trust Fund Management and is accelerating work on the UN-Women Grant Management Policy which is currently in draft. UN-Women will follow the required PPG process to promulgation and will simultaneously commence development of the grant making procedures, including for grant making under Trust Fund arrangements. UN-Women aims to finalize the policy by October 2024 and the related procedures by June 2025</p>
	<p>PPID in collaboration with the DMA, SPRED, IEAS and Legal to develop, and submit for approval by senior management, an end-to-end corporate policy and procedures on the establishment of UN-Women Trust Funds and operational management of UN or UN-Women Trust Funds.</p> <p>Management update: UN-Women has prepared a draft Policy for Trust Fund Management, which will undergo the required consultations and review as per the PPG guidance following which appropriate procedures for establishment of UN-Women Trust Fund and relevant operational management will be established.</p>
2020 – Cybersecurity Audit	<p>The audit included six high-priority recommendations. Given their sensitivity, the recommendations are not listed here, but IAS is in regular contract with DMA/Information Systems and Telecommunications Section to follow up.</p> <p>Management update: IST is making progress on addressing audit recommendations for Information Security. Priorities include strengthening foundational controls through policy updates, enhancing cybersecurity capabilities and promoting an information security awareness culture, resulting in successful closure of related recommendations.</p>
2020 – Audit of Policy Cycle Management	<p>UN-Women to create a full-time PPG Specialist position and ensure sufficient non-staff budget is available so that the PPG function is sustainable and can strategically prioritize organizational needs in PPG. The role of the Legal Office in the process should be updated in the PPG and additional costs</p>

	<p>to the Legal Office in relation to PPG (oversight, review and quality assurance) should also be identified, costed and included in the function's Annual Work Plan.</p> <p>Management update: Management has approved a timebound investment to boost this function, while recognizing the need for this to be institutionalized and sustainably supported. Given that this is a temporary measure, a business case will be prepared for consideration as part of the next Institutional Budget.</p>
2021 – Thematic Audit: Consultant management	<p>Taking the opportunity of the new ERP project, the Director, HR to consider migrating consultant transactional processing to the HR module in Oracle, with possible global automation of manual recruitment, on/offboarding and performance evaluation processes; and explore expanding the monitoring and reporting functionality to allow for a better overview of contract value over a period of time and performance indicators for the end-to-end process.</p> <p>Management update: This recommendation has been superseded by events. The inclusion of consultants in the HR modules of the new ERP system (Quantum) has been deemed out of scope, except for the recruitment module where they are included. UN-Women is working on adopting a new contractual modality that will replace most consultancies and these, if implemented through UNDP as service provider, will be managed through Quantum ERP.</p>
2021 – Audit of outsourced services	<p>The Chief Risk Officer (the Director, SPRED) should provide guidance to business process owners to undertake periodic risk assessments (e.g. during regular risk assessment workshops) of the third-party provider management cycle in each significant business area to identify, assess and mitigate key third-party risks.</p> <p>Management update: The provision of this guidance is contingent upon the development, by the business process owner, of a policy framework for outsourcing of business processes and functions, including an outline of the third-party provider management cycle.</p>
2021 – Internal Audit of Ethiopia Country Office	<p>The Country Representative to ensure the Country Office implements its HR strategy to deliver on its new Strategic Note, including the new areas targeted in the Strategic Note, mapping the skills and seniority needed to deliver with current staffing and capacity; that recruitment plans are implemented for all vacant, funded positions so the necessary expertise is available in house to deliver on the existing portfolio; and develop its project pipeline. The capacity of the Operations team should be assessed, monitored and addressed if needed.</p> <p>Management update: The Country Office completed recruitment processes for 22 positions (which had been vacant since 2021) by the third quarter of 2022. As part of the biennial workplan process (2022-23, 2024-25), staff needs were identified and recruitment processes undertaken. A detailed HR strategy is under development to guide staff recruitment, well-being, training and performance management.</p>
2022 – Internal Audit of Safety and Security	<p>The Global Security Adviser to consolidate available information into an official policy on security management, including: (a) clearly defining the authority of the Global Security Adviser to act as a fully-fledged business process owner with timely access to the Executive Director; (b) a role for Regional Offices in terms of overseeing security risks and ensuring compliance with key security controls; (c) expanding and clarifying the Head of the Office role, including individual accountability with key expectations for successful performance in terms of complying with key security controls; (d) defining key principles for governing security budget management, including the authority of the Security Service team to validate the appropriateness of security expenditure and personal charges; and (e) reference to the concept of duty of care</p>

	<p>Management update: Aligned to the audit recommendation, consolidation is completed within the existing UN-Women Security & Safety Framework of Accountability Policy, and also aligned with the UN Security Management System Framework. The policy was briefed to the Executive Management team and is currently pending final approval within the UN-Women approval process.</p>
2021 – Audit of Country Office in DRC	<p>The Country Representative to establish a process for the consistent follow-up and sustainable implementation of previous oversight recommendations in the Country Office’s purview (CPEs, internal, external and programme partner audits), ensuring that action plans are updated in corporate systems in a timely manner. Accountability for these recommendations should be clearly assigned to managers who should periodically report on their progress. The Country Representative should actively seek headquarters and Regional Office advice and support in areas where the Country Office has less capacity to implement recommendations.</p> <p>Management update: Most of the CPE recommendations are already implemented and the M&E specialist recruited is carrying out regular monitoring of the status of those recommendations. With regards to partner audits, a regular follow-up action is taken through SharePoint. The office has even claimed financial finding reimbursement and has collected some money returned by the partners to solve the issues.</p>

Source: Compiled and monitored by IAS in Teammate